

اخبار

الياس عون نقياً للمرة الثانية

فاز الياس عون بالتزكية بمنصب نقيب محرري الصحافة اللبنانية لمدة ثلاث سنوات، وانتُخب سعيد ناصر الدين لمنصب نائب النقيب. وعقب تشكيل هيئة المكتب فاز كل من جوزف القصيفي (أميناً للسر)، علي يوسف (أميناً للصندوق)، نافذ قواص (مديراً للعلاقات العامة) والأعضاء: سكارليت حداد، مي عبود ابي عقل، مي سرباه شهاب، واصف عواضة، جورج شاهين، جورج بكاسيني ويوسف دياب.

حكيم يفقد المرفأ: النفايات تلتف حول اهراء الفحم

تفقد وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم (الصورة) اهراء الحبوب في مرفأ بيروت، حيث تفقد الباحة AB التي يجري الحديث عن استعمالها لتجميع النفايات، معتبراً أن «النفايات المجمع لا سبيل لمعالجتها، ولكننا نعلم ان المؤقت يدوم لذلك يجب ألا يكون هناك اي تفكير باستعمال المنطقة



AB». وقال حكيم «في زيارتنا التفقدية لاهم مطحنة في لبنان (بقاليان)، التي تؤمن 40 في المئة من حاجة لبنان الى الطحين، رأينا ان هناك زنارا من النفايات يلتف حول هذا المصنع من الشمال والشرق والجنوب، وقد يكون المرفأ مركزاً اضافياً مما قد يؤدي الى انتشار الروائح والأمراض والابوئة». وأضاف «كنا نلاحق الاهراء والمطاحن على شبك مكسور او دواليب وجدت في محيطها او بسبب غبار على حيطانها، فبتنا اليوم في واقع النفايات على ابواب هذه المؤسسات الغذائية الحيوية».

موظفو الهيئة الناطمة للاتصالات

عرض موظفو الهيئة الناطمة للاتصالات خلال لقائهم مع وزير الاتصالات بطرس حرب وضع الهيئة المتردي مالياً، ما جعلها في حالة عجز وعاطلة من العمل إدارياً وتقنياً.

وتمنى الموظفون على الوزير «التحرك لتأمين الأجور والرواتب والتقديمات والأمور التشغيلية في حدها الأدنى على الأقل، وكذلك التعاون في المجال التقني من خلال إنشاء لجان مختصة بين الهيئة والوزارة للاستفادة من الطاقات المهودرة».

وأفادوا أنه بحسب قانون الاتصالات الرقم 431 الصادر سنة 2002 وتعيين مجلس الإدارة للهيئة سنة 2007، فإن الدولة اللبنانية تسلف في السنتين الاوليين (2007 - 2008) الهيئة من خلال وزارة الاتصالات للانطلاق في عملها، على أن تصبح الهيئة متمكنة بعد سنتين من ذلك من تمويل ذاتها من المشغلين، أي شركتي «Alfa» و «Touch» وكذلك مقدمي خدمات ال «Data» والإنترنت «ISP» و «DSP» وعلى هذا الأساس يكون مفترضاً بدء سريان نفاذ القانون 431. لكن إنتقال المهام والصلاحيات من الوزارة لم يتم في حينه لأسباب متعددة، ولهذا السبب إستمر تمويل الهيئة بسلفات على مر السنين منذ سنة 2007 حتى اليوم، ولم يجر تسديده وفق الاصول لغاية الآن.

المحافظ للطرابلسيين: احملوا السلاح وامنعوا النفايات!

تقرير

المجهولة التي تواكب هذه الشاحنات بداخلها مسلحين. وأشار هؤلاء الشهود العيان إلى أنهم لاحظوا أثناء عودتهم من بيروت إلى طرابلس خلال الليلتين الماضيتين أن شاحنات نفايات تقوم بتفريغ حمولتها في أماكن متفرقة على طول الطريق بين البترون وطرابلس، وأن بعض هذه النفايات يتم حرقها ليلاً في الهواء على مسافة غير بعيدة عن البيوت، وأن سيارات وأشخاص مرافقين لهذه الشاحنات يقومون بحماية من يقوم بهذا العمل.

ودفع نقل نفايات بيروت بهذا الشكل إلى طرابلس، وتحديدأ مدينة الميناء، بمواطنين وفاعليات عدة فيها عن سؤال وزير طرابلس في الحكومة، وهما أشرف ريفي ورشيد درباس، عن سكوتها على ما يجري من الاستخفاف بطرابلس وخصوصاً أنهما يقيماني في الميناء على مسافة غير بعيدة عن موقع رمي النفايات؛ وسؤال نواب المدينة الذين سبق لهم أن هددوا بقطع الطريق والنزول للشارع لمنع أي شاحنة من الدخول لطرابلس، لم بقوا صامتين على ما يجري من إنتهاكات بحق المدينة ويحط من كرامتها؟

هذا الصمت جعل ناشطين في «هيئة الحراك الأهلي المستقل» ينفذون إعتصاماً رمزياً أمام سرايا طرابلس «رفضاً لرمي نفايات المناطق الأخرى بشكل عشوائي في شوارع مدينتي طرابلس والميناء»، كما قال الناشط في الهيئة فوزي الفري، وسط لافتات جرى رفعها في الإعتصام تعلن أن «الفيحاء

محافظ الشمال رمزي نهار وجد الحك: سالك ما العمك لوقف تهريب النفايات الى الشمال. فاجاب: «أنا لا أستطيع أنت أضحك شيئاً. إنزلوا أنتم واحملوا السلاح وامنعوا شاحنات النفايات من الدخول»

عبد الكافي الصمد

تركت قضية النفايات التي عُثر عليها مرمية قبل أيام في مدينة الميناء، في منطقة بور خلف فرع جامعة بيروت العربية في الشمال، تداعيات واسعة خلفها، بعدما تبين أن كل الاعتراض الذي أعلنه نواب المدينة وفاعلياتها وناشطون بيثيون عن رفضهم جعل المدينة مكناً لنفايات بيروت لم يجد نفعاً، لأن جهات معينة ومستفيدة تجاهلت رفض أهل طرابلس هذا الأمر، وضربت بعرض الحائط موافقهم الإعتراضية.

فقد كشف شهود عيان لـ «الأخبار» أن الشاحنات التي تأتي إلى طرابلس ومناطق شمالية أخرى مُحملة بنفايات بيروت وضواحيها، في ساعات ما بعد منتصف الليل تحديداً، فإن سيارات ذات زجاج داكن تواكبها من المصدر حتى المكان الذي تفرغ فيه حمولتها من النفايات، ثم تغادر من غير أن يستطيع أحد منعها، بعدما تبين أن السيارات



تقرير

ماذا لو استقال محمد المشنوق؟

حسين مهدي

والاعمار صاحب سلطة الوصاية على عقود مجموعة افيردا (سوكلين وسوكومي) والمسؤول المباشر عن الاشراف على هذه العقود وضمان حسن تنفيذها، وماذا عن وزارة التنمية الادارية؟ التي لا يقل ادائها سوءاً عن وزارة البيئة، وخصوصاً في فضائح مراكز معالجة النفايات في الكفور وبعليك والمنية وغيرها الممولة عبر الاتحاد الوروبي، التي تنفذها هذه الوزارة. وماذا عن برنامج الامم المتحدة الانمائي وفضيحة تاهيل مكب صيدا؟ وماذا عن شركة سوليدير وفضيحة النفايات السامة في النورماندي؟

إذا، مجلس الانماء والاعمار وجهات اخرى مسؤولة، قبل وزير البيئة، عن طمر البلاد بالنفايات. هذا ما تشير اليه الوقائع المثبتة، فلم لا يسعى الحراك للضغط على القضاء لكي يتحرك ويحاسب المسؤولين في مجلس الانماء والاعمار، وعلى رأسهم نبيل الجسر رئيس المجلس؟

وفي حكومة تضم مختلف الأحزاب السياسية، وفي بلد يُستلم فيه الوزراء يوماً من المواطنين دون أن يرف لأي منهم جفن، تبدو استقالة المشنوق بعيدة جداً، ولكن، إذا حصلت، فلا قيمة فعلية لها في عمل الحكومة، إذ يقع على عاتق المشنوق الاستمرار بتصرف

«لا تراجع قبل الاستقالة». بهذه العبارة ختمت حملة #طلعت ربحكم بيانها «العاجل» أول من أمس بعد نقلها عدداً من أكياس النفايات «التي حيث تنتمي، الى منزل الوزير المشنوق». هذا التحرك المباشر الأول للحملة، يُظهر للرأي العام وكان الحل لأزمة النفايات والوصول الى مناقصات شفافة وحلول بيئية بعيدة عن «السمرات الدنيئة والفساد» يبدأ باستقالة وزير البيئة محمد المشنوق، وتؤول الحملة، المتمسكة حتى اليوم بـ «سقف منخفض» لا يتعدى مرحلياً استقالة المشنوق، وذلك بهدف تحقيق «انتصار ما».

ولكن ماذا يحقق فعلياً هذا الانتصار «المعنوي» على أبعاد تقدير؟ وهل فعلاً المشنوق هو «المسؤول الأول والاخير» عن أزمة النفايات بحسب ما يقول أعضاء في الحملة؟

غير لبنانية مثل البطاطا والبصل تستفيد من برامج دعم التصدير، إذ يشتري المصدرون اللبنانيون كميات من المنتجات من سوريا التي تأتي مهربة بأسعار بخسة، ثم يدسونها بين المنتجات المحلية لزيادة الكميات المصدرة ولزيادة حصتهم من برنامج دعم الصادرات الزراعية.

ويأتي هذا كله، فيما لا تزال «إيدال» مترددة في تقديم أي وعود تتعلق بدفع مبالغ الدعم لأنه حتى الساعة لم تحوّل أي مبالغ إلى حساباتها من وزارة المال، علماً بأن لدى المؤسسة مبالغ مستحقة عن سنوات سابقة ولم تحوّل إلى حساباتها بعد.

الاحد موجود خارج البلاد، وهو لم يكلف أحداً لينوب عنه، إلا أنّ موظفاً آخر يشرح لـ «الأخبار» أنّ الرسم الذي يترتب على الطالب لدى تسجيله في أي مادة هو 100 دولار أميركي، فيما الـ 250 دولاراً هو خطأ تقني، يرتكبه الموقع، ويعاد ويصحح لدى تقدّم الطالب باستفسار عن المبلغ.

ويلفت إلى أن الجامعة تنظم عند بداية كل عام جامعي محاضرة للطلاب عن قانون الجامعة تبلغهم فيها أنها تستوفي مبلغ 100 دولار عن كل مادة.